

مقاصد الشريعة الإسلامية

في هذا البحث سوف نحاول معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية في الأحكام ونرى أيضا بان الأحكام الشرعية جاءت لتحقيق مصالح الناس والحفاظ عليها. ولأنه اختلط الحابل بالنابل على الملحدين وبدأوا يخطون خبط عشواء كالناقاة العمياء

قال الامام أبو حامد الغزالي: " ان مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم فكل من يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة.. **دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم وماله**م وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة.. وتحريم تفويت هذه الأصول الخمسة والزجر عنها يستحيل ألا تشمل عليها ملة من الملل وشريعة من الشرائع التي أريد بها اصلاح الخلق."

فنرى أن الغرض من تشريع الأحكام هو الحفاظ على الضروريات الخمس والضروريات هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث اذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وآل مصير الانسان في الآخرة الى الخسران المبين.. وسميت كليات لأن جميع الأحكام الشرعية تؤول اليها وتسعى للحفاظ عليها وانطلاقا من قول الغزالي يتضح أن الضروريات أو الكليات الخمس التي يسعى الشارع الى الحفاظ الدين-النفس-العقل-النسل-المال : عليها بحسب ترتيبها هي

هو مجموع العقائد والعبادات والأحكام التي شرعها الله سبحانه وتعالى لتنظيم علاقة الناس : **الدين** بربهم وعلاقات بعضهم ببعض.. حيث قصد الشارع بتلك الأحكام اقامة الدين وتثبيتته في النفوس.. وذلك باتباع أحكام شرعها.. واجتناب أفعال أو أقوال نهى عنها.. والحفاظ على الدين ثابت بالنصوص الشرعية التي تدعو الى الايمان وترغب فيه وتتنوع على الكفر وتنفر منه.. قال تعالى *{وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ } *ال عمران الآية 85 ولأجل الحفاظ على الدين شرع الجهاد للدفاع عن عقيدة التوحيد {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ عَلَيْنَا عَلَى الظَّالِمِينَ

. كما نهى عن الردة وعاقب عليها.. ونهى عن الابتداع في الدين ما ليس منه وقد شرع الاسلام لايجادها وبقاء النوع على الوجه الأكمل الزواج والتناسل.. كما اوجب : **النفس** لحمايتها تناول ما يقيمها من ضروري الطعام والشراب واللباس والسكن.. وأوجب دفع الضرر عنها ففرض القصاص والدية.. وحرّم كل ما يلقي بها الى التهلكة

. وأوجب الحفاظ على العقل فحرم كل مسكر وعاقب من يتناوله : **العقل** . وأوجب حفظ العرض بتحريمه للزنا والمعاقبة عليه.. وفرض حد القذف : **النسل** . وأوجب للحفاظ على المال السعي في طلب الرزق وأباح المعاملات والمبادلات : **المال** . والتجارة.. وللحفاظ عليه حرم السرقة والغش والخيانة واكل أموال الناس بالباطل وعاقب على ذلك لقد جاءت الشريعة الإسلامية للحفاظ على هاته الضروريات.. وذلك باقامتها وتحقيق أركانها ودرء الخلل الواقع أو التوقعيها.. فجميع العبادات شرعت لأقامة الدين .. أما العادات من أكل وشرب ولباس ومسكن فقد شرعت لأقامة النفس والعقل.. وجميع المعاملات المباحة شرعت للحفاظ على . وشرعت العقوبات لدرء المفسدة المتوقعة أو الواقعة في ذلك .. النسل والمال

وهنا يتبادر سؤال ماذا نفعل اذا كان هناك تعارض بين المصالح؟ ونقول اذا وقع تعارض بين الضروريات والحاجيات والتحسينات قدم الأولى منها فهناك قاعدة الضروريات تبيح المحظورات من الحاجيات.. والحاجيات تبيح المحظورات من : أصولية تقول التحسينات

تقديم الاولى عند التعارض*

ويستفاد من القاعدة الأصولية أنه إذا وقع تعارض بين الضروريات فيما بينها قدم الأولى منها حسب ترتيبها في المحور السابق وهكذا يقدم الحفاظ على الدين على الحفاظ على النفس..لذا فرض الجهاد رغم ما فيه من اتلاف للنفس- يباح شرب الخمر عند شدة العطش أو الغصة مع فقدان الماء حفاظا على النفس لأنها مقدمة على العقل..شريطة الاكتفاء بالقدر الذي يفي بسد الحاجة لأن الضروريات تتقدر بقدرها وهكذا يقدم الأولى من الضروريات عند التعارض..وزيادة في الحفاظ على هاته الضروريات لأهميتها فإن المشرع أباح المحظورات للضروريات وينبني على ذلك أنه إذا وقع تعارض بين ضروري وحاجي وتحسيني قدم الضروري على الحاجي والتكميلي وقدم الحاجي على التحسيني فالصلاة ضرورية واستقبال القبلة مكمل ولا تسقط الصلاة بالعجز عن استقبال القبلة- وتناول الطعام ضروري لحفظ النفس واجتناب النجاسات تحسيني ويباح أكل الميتة عندما لا يجد المرء ما يقتات به والعلاج من المرض ضروري..وستر العورة تحسيني لذا يباح كشف العورة عند الحاجة للعلاج-

اختلاط المصالح بالمفاسد*

تقرر سابقا بأن الأحكام الشرعية تحقق مصالح العباد..الا أنه لا يوجد أي فعل له مصلحة خالصة فقط..أو له مضرة خالصة فقط.. بل ان الأفعال كلها تختلط فيها المصالح بالمفاسد أو المشاق فما العمل العمل إذن؟؟ وما هو الضابط في ذلك؟ ان الفقهاء يقصدون بالمصالح ما غلب نفعه..وبالمفاسد ما غلب ضرره..فيكون الأول مطلوبا من الشرع والتاني منهي عنه..وهكذا فعند نزول قوله تعالى {يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما} فان بعضا لصحابة فهم التحريم من هاته الآيات قبل نزول الآية التي تأمر بالاجتناب وتحرمه تحريما باتا أخذوا بقاعدة أن المحرم ما غلب ضرره أو مفسدته.. ذلك لأن الشارع انما يبيح أو ينهاه على ما غلب على الفعل أو القول من مصلحة أو مفسدة.. فالإيمان بالله وأتباع أحكامه مأمور بهما لما في ذلك من المنافع الدنيوية والأخروية رغم ما فيه من تقييد النفوس وقهرها تحت سلطان التكليف وصددها عن قضاء أوطارها والكفر واقتراف المعاصي منهي عنهما لما فيهما من المضار الدنيوية والأخروية رغم ما فيه من تقييد للشهوات النفس وغرائزها لذا كان الشارع كالطبيب يكلف المريض بأن يتجرع الدواء المر أحيانا لما فيه من الشفاء ولما يجلبه من الصحة والعافية والتعمق في فهم الشريعة ومعانيها وعدم الوقوف عند معانيها الظاهرة شيء مطلوب ومرغوب فيه شرعا..فلقد أثنى الله على الذين يتعمقون في فهم الشريعة

الشريعة كلها رحمة وعدل*

رغم ما في التكاليف الشرعية من مشقة فإنها مقدورة للإنسان العادي..كما ان الشارع لم يقصد المشقة لذاتها..ولكن قصد ما يحصل من ورائها من نفع لذا فان المشقة إذا كانت مقصودة لذاتها من طرف المكلف نهى عنها الشارع..فقد نذر أحدهم أن يصوم قائما في الشمس فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يتم صيامه ونهاه عن القيام في الشمس قائلا: "هلك المتنطعون" وقال للنفر الذين نذروا المواظبة على الصلاة والصوم واعتزال النساء: "أما والله اني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء..فمن رغب عن سنتي فليس مني

ولذلك قال الأصوليون الحرج مرفوع والمشقة تجلب التيسير مصداقا لقوله تعالى {يريد الله بكم
{اليسر ولا يريد بكم العسر}.
وفيما يلي قواعد أصولية تتعلق بمقاصد الشريعة

القاعدة الأصولية

النهي عن - **مثال** *** {وما جعل عليكم في الدين من حرج} **المصدر الشرعي** *** الحرج مرفوع-
الصوم
النهي عن الرهبانية-

القاعدة الأصولية

يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم { **المصدر الشرعي** **** المشقة تجلب التيسير-
الفطر في رمضان للمريض والمسافر- **مثال** *** {العسر
جميع الرخص الشرعية-

القاعدة الأصولية

فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم { **المصدر الشرعي** *** الضرورات تبيح المحظورات-
{فإن الله غفور رحيم
أكل الميتة في المخمصة- **مثال** *** {الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان}
النطق بكلمة الكفر عند الإكراه-

القاعدة الأصولية

لا - **مثال** *** {الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان} **المصدر الشرعي** ** الضرورات تقدر بقدرها-
يجوز التزود من الميتة

القاعدة الأصولية

يسألونك عن الخمر والميسر قل { **المصدر الشرعي** **** دفع المفاسد أولى من جلب المصالح-
تحريم كل مسكر- **مثال** *** {فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما
تحريم الربا-

القاعدة الأصولية

جواز الشفعة لضرر - **مثال** *** {لا ضرر ولا ضرار} **المصدر الشرعي** *** الضرر يزال شرعا-
الشريك الحال أو المتوقع
الجبر على القسمة اذا امتنع الشريك-

القاعدة الأصولية

- **مثال** ** {لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده} **المصدر الشرعي** *** الضر لا يزال بالضرر-
(ضرورة مراعاة ظروف الحاضنة والمحضون له (الوالد
المدين المفلس يضرب له أجل لقضاء دينه-
الشريك تعطى له مهلة للشفعة-
لا يدفع المزارع مياه الأمطار الغزيرة عن حقله بالقائها في حقل غيره-

القاعدة الأصولية

والسارق والسارقة فاقطعوا { **المصدر الشرعي** *** يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام-
قطع يد السارق لتأمين الناس على أموالهم.. ونفس الشأن بالنسبة لكل العقوبات - **مثال** *** {أيديهما

.والحدود رغم مافيه من ضرر للفرد
.بيع مال المدين جبرا عنه لأداء الدين الذي عليه اذا امتنع عندفعه-
المحتسب يجوز له أن يتدخل لفرض تسعيرة على المواد عندما يتجاوزالتجار السعر المعقول. -
.رغم ما فيه من ضرر للأفراد التجار